Comprehensive Journal of Humanities and Educational Studies
المجلة الشاملة للدراسات الإنسانية التربوية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 627-642
Journal homepage :http://cjhes.com.ly/index.php/cjhes/en/index

The Impact of National Identity on Building the Modern State: Libya Post-2011 as a Case Study

Ali Omar Ali Alwrfali *
Department of Political Science, Faculty of Economics and Trade - Garabulli, El-Mergib University, Libya.

تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة: ليبيا ما بعد 2011 نموذجاً

علي عمر علي الورفلي *
قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

*Corresponding author: aoalwrfali@elmergib.edu.ly

Received: October 29, 2025	Accepted: January 30, 2026	Published: February 27, 2026

Abstract

This study addresses a topic of paramount importance, as it represents one of the fundamental pillars in building the modern Libyan state, namely the impact of national identity on modern state-building in Libya. The study originated from a primary research question: "To what extent (and how) has national identity influenced the building of the Libyan state following the events of 2011, and what are the means to strengthen national identity in a way that contributes to modern state-building?"

The study employed the descriptive-analytical approach as its primary research methodology to answer the main research question and its sub-questions. It aimed to highlight a future vision for constructing a Libyan identity and to counter regionalism, tribalism, provincialism, and various ideologies, as these are factors that undermine Libyan identity. The study was divided into several key themes, most notably the impact of the identity crisis on the process of building the modern Libyan state post-2011.

The study reached several significant results, including: the necessity of engaging in a comprehensive national dialogue among all parties and components in Libya to reach a consensus on a unified concept of national identity, which would serve as a foundation for establishing a constitution to facilitate the democratic transition and resolve the current political complexities. Furthermore, a key finding emphasizes that the tribe should be a fundamental supporter of modern state-building rather than a tool for justifying violence, exclusion, or securing privileges for its members. It is essential to apply the law to all segments of society without exception or discrimination based on tribe or sect, ensuring that everyone feels protected under the umbrella of the law rather than the tribe, which will strengthen national identity. Additionally, the failure to consolidate Libyan identity within educational curricula has contributed to its erosion and the emergence of sub-identities, leading to further fragmentation and civil conflict.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Keywords: National Identity, State-Building, The Relationship between Identity and State-Building.

الملخص

تناولت الدراسة موضوعًا بالغ الأهمية، إذ يمثل أحد الركائز الأساسية في بناء الدولة الليبية الحديثة، ألا وهو تأثير الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة في ليبيا .وقد انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي كمشكلة دراسية تمثل في" :إلى أي مدى (كيف) **أثرت** الهوية الوطنية في بناء الدولة الليبية بعد أحداث 2011، وما هو السبيل لتعزيز الهوية الوطنية بما يسهم في بناء الدولة الحديثة؟."

وتناولت الدراسة أهم المناهج البحثية، وهو المنهج التحليلي الوصفي للإجابة على تساؤل الدراسة الرئيسي وبقية الأسئلة المتفرعة .وهدفت الدراسة إلى إبراز الرؤية المستقبلية لبناء الهوية الليبية، كذلك هدفت الدراسة لمحاربة الجهوية والقبلية والمناطقية والأيديولوجيات المختلفة لأنها من الأسباب التي تهدم الهوية الليبية . وقُسمت الدراسة لمحاور مهمة أهمها تأثير أزمة الهوية في عملية بناء الدولة الليبية الحديثة بعد 2011 .

وخلصت الدراسة لعدة نتائج أهمها: الدخول في حوار وطني شامل بين كل الأطراف والمكونات في ليبيا للوصول إلى أسس تقوم على مفهوم موحد للهوية الوطنية لبناء وتأسيس دستور لكي تتم عملية التحول الديمقراطي وتنتهي كل الأشكال المتواجدة في المشهد السياسي.

كذلك من النتائج المهمة أن تكون القبيلة داعمًا أساسيًا لبناء الدولة الحديثة لا أداة لتبرير العنف والإقصاء أو الحصول على الامتيازات لكل الأفراد الذين ينتمون إليها .ولابد من تطبيق القانون على كل مكونات المجتمع دون استثناء أو تمييز لقبيلة أو طائفة معينة، وشعور الجميع بأنهم تحت مظلة القانون لا مظلة القبيلة، وهذا سيساهم في تقوية الهوية الوطنية .كذلك فإن عدم ترسيخ الهوية الليبية في المناهج التعليمية من الأسباب التي ساهمت في فقدانها، وظهور الهويات الأخرى مما زاد في تشرذم البلاد ودخولها في حروب أهلية.

الكلمات المفتاحية: الهوية الوطنية، بناء الدولة، علاقة الهوية ببناء الدولة.

المقدمة:

تعتبر الهوية الوطنية من أهم القضايا المرتبطة ببناء الدولة، والمطروحة على الساحة السياسية، لما لها من انعكاسات سلبية تهدد كيان الدولة، وتؤثر على استقرارها الاجتماعي والسياسي.

فكل الدول تسعى لبناء هوية وطنية لها تميزها عن باقي الهويات الأخرى، وذلك لأهميتها في الدولة سياسياً واقتصادياً واجتماعيا.

لقد أصبحت الهوية قضية وطنية هامة، وهي السبيل اليوم لبناء الدولة الحديثة على أسس جديدة تشمل كل الهويات العرقية والقبلية، ولهذا ستتطرق الدراسة إلى الهوية الوطنية وأهميتها في بناء الدولة الحديثة وستركز الدراسة على دولة ليبيا بعد ثورات الربيع العربي كنموذج حديث وواقع ملموس لأهمية الهوية الوطنية في حفظ وصون الدولة الوطنية الواحدة، وضياع الأخيرة في غيابها.

برزت أزمة الهوية الوطنية في ليبيا بشكل واضح عقب أحداث ثورة عام 2011، ولا سيما مع اندلاع النزاعات المسلحة بين القبائل والمدن الليبية، رغم ما يجمع بينها من مقومات مشتركة تتمثل في وحدة التاريخ والثقافة واللغة والمذهب الديني والرقعة الجغرافية. وقد تفاقمت الأزمة نتيجة عدم التوصل إلى دستور توافقي يجمع مختلف مكونات المجتمع، ويشكّل الدعامة الأساسية لتحقيق الاستقرار وبناء الدولة الحديثة.

ولذلك تحاول هذه الدراسة تحليل أثر الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، وستركز بشكل واضح على مظاهر الاستخدام السلبي لمكونات الهوية الليبية وكيف أثرت في تأخير وتعطيل بناء الدولة الحديثة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد أزمة الهوية الوطنية من ضمن الأزمات التي يعاني منها المجتمع الليبي، فأزمة الهوية الوطنية تعد واحدة من أهم المعوقات التي تنعكس سلبا على بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ومن هنا كان سؤال الدراسة الرئيسي "إلى أي مدى (كيف) أترث الهوية الوطنية في بناء الدولة الليبية بعد أحداث 2011، وما هو السبيل لتعزيز الهوية الوطنية لبناء الدولة الحديثة.

ويتفرع من التساؤل الرئيسي عدة تساؤلات فرعية للزيادة في التحليل والدراسة وهي:

1- هل بناء الهوية الوطنية الليبية ستساهم في حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع.
2- هل سعت الحكومات السابقة في بناء الهوية الوطنية الليبية؟
3- هل الهوية الوطنية تتمثل في العرب القاطنين بليبيا فقط أم تشمل كل الأعراق من عرب وأمازيغ وطوارق وتبو؟
4- ما هي التحديات التي تواجه الهوية الوطنية في ليبيا؟
5- هل سيكون للهوية الليبية دور في تحقيق المصالحة والتعايش والتفاهم بين مكونات النسيج الاجتماعي الليبي؟

ثانياً: فرضيات الدراسة:

ان غياب الهوية الوطنية بعد أحداث 2011 بليبيا كان من أهم الأسباب الرئيسة في ضعف وتأخر بناء الدولة، وفي تفاقم الصراع القبلي والجهوي، وزيادة التشظي والانقسام، مما ساهم في انهيار مؤسسات الدولة، وغياب الأمن الذي أثر بشكل واضح على الاستقرار في كل المدن الليبية.

- إن بناء هوية وطنية تساعد كثيرا في حل المشكلات السياسية وبالتالي تحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.
- كل الحكومات التي حكمت ليبيا من الاحتلال الإيطالي إلى حقبة المملكة والجمهورية والجماهيرية وثورة 17 فبراير أهملت الهوية الوطنية الليبية بل رسخت الجهوية والقبلية والمناطقية.
- يعد توظيف التعدد القبلي والاثني في الصراع السياسي الليبي العقبة الأساسية لبناء الدولة الحديثة في ليبيا، كما ان التمييز بين أفراد المجتمع بسبب العرق أو الجنس أو الثقافة يعد من أهم أسباب تغييب الهوية الوطنية وجعلها بلا قيمة مما دفع بالمواطنين إلى اللجوء لهوياتهم الفرعية.

ثالثاً: أهمية الدراسة

تهتم الدراسة بعنصر هام ألا وهو الهوية الوطنية خاصة في المرحلة التي تمر بها ليبيا، فطالما نسعى لبناء دولة حديثة ديمقراطية لابد من بناء الهوية الوطنية الجامعة والتي بدورها تقوم بتقوية أسس بناء المجتمعات العربية وتقوية مناعتها أمام طوفان التحولات التي جرفت بهويات العديد من أمم العالم وأترث فيها بشكل واضح، ولهذا لابد أن تسعى الحكومة بأن تتواكب مع عملية بناء فلسفة ورؤية واضحة لتطوير مقومات ومؤسسات المجتمع للمحافظة على الهوية من مخاطر التغيير.

رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تبيان الآتي:

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1- تحديد تأثير أزمة الهُوية في بناء الدولة الليبية الحديثة.
2- ابراز التحديات والمعوقات التي تواجه وتحد من بناء الهوية الوطنية.
3- الوصول لنتائج تساعد النخب وصناع القرار ومراكز الدراسات والباحثين المهتمين بتعزيز الهوية الوطنية بما يكفل ويدعم بناء دولة حديثة مستقرة سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا.
4- محاربة الجهوية والقبلية والمناطقية والأيدولوجيات المختلفة لأنها من الأسباب التي تهدم الهوية الليبية، والوصول إلى السبل التي تعزز الهوية الوطنية في ليبيا.

خامساً: حدود الدراسة:

تركز الدراسة على الاقليم السياسي الليبي كحدود مكانية، أما الفترة الزمنية ستكون بعد أحداث ثورات الربيع العربي، أي بعد 2011 وانهيار النظام في ليبيا، وكيف دخلت المدن والقبائل في حروب أهلية، مما أثر على الهوية الوطنية والاستقرار في البلاد.

سادساً: منهجية الدراسة:

من أهم المناهج التي استخدمتها الدراسة هو المنهج التحليلي الوصفي والذي يتطرق لوصف ظاهرة غياب الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة، والتحديات التي واجهت هذه الهوية وكيف أثرت على بناء الدولة، وستتناول الدراسة أيضًا المنهج التاريخي الذي يعتبر من أهم المناهج التي يستخدمها علم السياسة والتي تفسر وتتابع الظاهرة السياسية وكيف تطورت وأترث خلال سنوات سابقة، وهنا ستركز الدراسة على الجوانب السلبية التي اترث على بناء الدولة الحديثة نتيجة غياب الهوية الوطنية خلال السنوات الماضية، بالتحديد بعد 2011.

سابعاً: المفاهيم الإجرائية:

الهوية الوطنية :مفهوم قديم ظهر لأول مرة في أوربا متخذاً طبيعة دينية لكنه ما لبث أن تحول في القرنين التاسع عشر والعشرين متخذاً الثقافة واللغة والعرق صبغة له، وظهرت تعريفات عديدة للهوية لكنها التقت نحو فكرة واحدة هي إحساس الفرد أو الجماعة بالذات، ويرتبط مفهوم الهوية الوطنية بظهور الدولة الحديثة في شكلها الحالي، ولقد عرفها (انتوني سميث) بأنها "الانطباع المتولد لدى أفراد الأمة عن أنفسهم وثقافتهم التي هي طابع الأغلبية من الإفراد، وتضفي الهوية الوطنية الشرعية على الوضع الاجتماعي والتآلف المشترك.

كما يشير صموئيل هنتجتون بأن الهوية: هي شعور الفرد أو جماعة معينة بالذات، أي إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أمتلك خصائص تميزني عنك، أو نمتلك خصائص تميزنا عنهم، فالطفل الوليد يمتلك عناصر هوية وهي علاقته مع اسمه ولونه وجنسه وأمومته وأبوته ومواطنتيه، وهذه العناصر كلها لا تصبح جزءا من هوية ذاك الطفل حتى يدركها ويُعرف نفسه بها[1].

إذن الهوية الوطنية هي الانتماء إلى وطن له حدود وكيان، فهو الانتماء الذي يشعر به الفرد حياله، حيال هويته الموحدة والتي يعلو الانتماء إليها على أي انتماء أخر، فالأفراد الذين سافروا وهاجروا لدول أخرى لازالوا يشعرون بالانتماء حيال أوطانهم التي ينتمون إليها، فإذا دق ناقوس الخطر بأوطانهم تجدهم يهبون من كل دول العالم لنصرته.

[1] - صموئيل هنتنغتون، من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ط1، ترجمة حسام الدين خضور، دمشق، دار الرأي للنشر، 2005، ص – 30.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

ثامناً: الدراسات السابقة:

تطرقت الدراسة لمجموعة من الدراسات السابقة لتغطية العديد من الجوانب التي لم تعطي حقها في البحث العلمي، مما يجعل دراستنا أكثر دقة ورصانة، فهناك دراسات اتفقت مع دراستنا في بعض الجوانب، وأخرى اختلفت اختلافًا تامًا، وسنعرض أهم هذه الدراسات:

1-دراسة **عبد الباسط عمر امرايف، بعنوان: "الهوية الوطنية الليبية" طبيعتها ومكوناتها ومعوقات تماسكها"** [2].

هدفت دراسة الباحث عبدالباسط امرايف إلى التعرف على طبيعة الهوية الليبية ومكوناتها الأساسية، واعتمدت دراسته على التحليل الكيفي واستخدم المدخل البنائي الوظيفي لتحليل التطور التاريخي لبناء العلاقات الاجتماعية لمكونات المجتمع الليبي من ناحية تأثير الهوية الثقافية على وظائف النظم الاجتماعية، واتفقت دراستنا مع دراسة عبدالباسط امرايف في أن المجتمع الليبي بعد أحداث الثورة واجه صعوبات في صياغة مكونات الهوية الليبية في هوية وطنية واحدة، كذلك وجود تراكمات وحساسيات ذات خلفية تاريخية بين المدن والقبائل الليبية، ناهيك عن التدخل الخارجي بشكل سلبي حيث تدخلت بعض الدولة في دعم مدن وقبائل ضد بعضها البعض، واختلفت دراستنا عن دراسة عبدالباسط امرايف في أن الأخيرة لم تتناول أثر الهوية الوطنية في بناء الدولة الليبية الحديثة .

2-دراسة "أمال العبيدي" بعنوان: الهوية في ليبيا توجهات الولاء والانتماء[3]" تناولت هذه الدراسة أبرز جوانب الهوية الليبية، حيث تطرقت إلى الولاءات والانتماءات خلال الفترة الانتقالية بعد سقوط نظام القذافي وتوصلت لنتائج من أهمها: أكدت على عناصر الهوية الليبية التي تمثلت في الانتماء المحلي والانتماء الوطني والانتماء الإسلامي وهي عناصر مهمة للهوية الوطنية، واتفقت دراستنا مع دراسة أمال العبيدي في أن الهوية المحلية ستتعرض إلى تعدد لعناصرها وذلك في بروز هويات أخرى بجانب الهوية القبلية تتمثل في الهوية الإقليمية والتي سيترتب عليها مطالب سياسية محددة تنعكس على مسائل مهمة تصل الى الفيدرالية والمركزية واللامركزية، اما الاختلاف بين الدراسة فكان واضحاً في تناولنا لأثر الهوية الوطنية في بناء الدولة الحديثة والتي لم تتناولها الدراسة السابقة.

3-دراسة "خيري عبد الرزاق جاسم " (2019) بعنوان: إشكالية الهويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها [4]" تناولت هذه الدراسة تعريف الهوية الوطنية وسبل ترسيخها بالمجتمع العراقي، وركزت اشكالية الدراسة في كيفية تحقيق الانسجام بين الجماعات الوطنية التي يتكون منها النسيج العراقي، خاصة إن هذه الجماعات تختلف طائفيًا وثقافيًا ودينيًا وقوميًا، وإن بعض منها تعيش تحت وطأة التبعية والتخلف الأمر الذي يجعل من عملية تحقيق الوحدة الوطنية عملية في غاية الصعوبة مما زاد في تعقيد العملية السياسية في العراق، لقد سلطت الدراسة الضوء على أزمة الهوية الوطنية العراقية فقط، ولم تتناول أثرها في بناء الدولة العراقية، حيث تطرقت للأزمة العراقية منذ القرن الماضي وبالتحديد من سنة 1921، وأوعزت الأسباب إلى تركيز معظم الكيانات السياسية والأحزاب على ثقافاتها الفرعية على حساب ثقافة الأم، وتطرقت في الخاتمة لأهم سبل ترسيخ الهوية الوطنية العراقية.

---

[2] - عبد الباسط عمر امرايف، الهوية الوطنية الليبية" طبيعتها ومكوناتها ومعوقات تماسكها", مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج، العدد 56، 2018.

[3] - أمال العبيدي، الهوية في ليبيا توجهات الولاء والانتماء، التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين في القيم، المسح العالمي للقيم، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 2015.

[4] - خيري عبد الرزاق جاسم، إشكالية الهويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية -جامعة بغداد، العدد30 ، السنة السابعة ربيع2 ، 2019.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وهنا التشابه الوحيد الذي جمع بين دراستنا والدراسة السابقة والذي تمثل في بعض سبل ترسيخ الهوية الوطنية لا سيما أن المجتمع العراقي يتشابه بعض الشيء مع المجتمع الليبي في تعدد الطوائف والقبائل والاثنيات والذي زاد من تعقيد العملية السياسية لكلا الدولتين.

4- دراسة "محمد علي عزالدين" (2020) بعنوان: أزمة الهُوية وتأثيرها في عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا[5]**"** تَنَاولت هذه الدراسة الاشكالية التالية وهي" ما مدى تَأثّير الهوية على عملية الانتقال وإتمَام عَمليَة التحول الديمقراطي فِي ليبيا عَام2011 "، وتطرقت لعدد من النقاط كان أهمها تَحدِيد مَفهوم أَزمة الهوية، وتحديد معالم التحول الديمقراطي، وحصر تَأثير أَزمة الهوية فّي عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، كما تناولت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة، وقُسمت الدراسة إلى مبحثين تناول المبحث الأول الإطَار النظري لمفهُوم الهُوية، والذي اتفق مع دراستنا في تعريفات الهُوية مستعرِضاً أَراء عدد من المفكرين، أما في المبحث الثاني تحدث عن تَأثّير أَزمة الهوية على عملية التحول الديمقراطي فِي ليبيا، وأهم ما خلصت له الدراسة والذي اتفقت مع دراستنا هو أن أزمة الهُوية التي تعاني منها ليبيا وهي في مرحلتها الانتقالية، هي المؤثر الرئيس والمسبب في فشل عملية التَّحول الديمقراطي فيها، وأن زيادة حدة التعصب الجهوي والقبلي والاثني بعد الثورة، يثبت ان الأزمة الحقيقية والمسببة للنزاع هو نزاع في الهُوية وهي المسبب الرئيس للصراع السياسي.

واختلفت الدراسة السابقة عن دراستنا في أنها لم تتناول أثر الهوية على بناء الدولة الليبية بالشكل الذي سنتطرق إليه.

ثامناً: تقسيمات الدراسة:

سيتم تقسيم الدراسة لأربعة محاور، سنتناول في المحور الأول: التأصيل التاريخي لمشكلة الهوية الوطنية، أما في المحور الثاني فسنعرض الهوية الليبية بعد الاستقلال الملكي 1951، أما المحور الثالث فسيكون عن تأثير أزمة الهُوية في عملية بناء الدولة الليبية الحديثة بعد 2011

في حين سيتناول المحور الرابع والأخير الرؤية المستقبلية لبناء الهوية الليبية.

المحور الأول: التأصيل التاريخي لمشكلة الهوية الوطنية

إن مصطلح "الهوية" من حيث مضمونه وشكله في تغير دائم ضمن السياق الإنساني، ويقوم على جدلية العلاقة بين الذات والآخر، الأنا وهو، فمن أكون أنا؟ ومن يكون هو؟، لقد تبحر العديد من الكتاب والمهتمين بتحليلهم ورؤيتهم، وأصبح موضوع" الهوية "من حيث هو موضوع جدلي، مثار استفهام دائم، ونقاش طويل، بين المثقفين العرب بوجه خاص.

ويمكن تقسيم الهوية إلى عدة أنواع وهي: الهوية الفردية المرتبطة بالتعريف بذات الإنسان وانتمائه المكاني، والهوية الاجتماعية المرتبطة بالعادات والتقاليد التي ينشأ الفرد في محيطها، والهوية الجماعية التي تبدأ من محيط سكنه، محلته، فقريته، فقبيلته، فوطنه، وصولا إلى الهوية الأعلى الجامعة وهي الهوية القومية

[5] - محمد علي عزالدين: أزمة الهُوية وتأثيرها في عملية التَّحول الديمقراطي في ليبيا، المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة، عقد بالجامعة الأسمرية الإسلامية في الفترة 25-26، نوفمبر، 2020م تحت شعار: تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق.. مجلد 1 (2020): كتاب أبحاث المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة. منشور 30-11-2020.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

وأخيرًا الهوية الإنسانية التي يتعالى فيها الإنسان فوق كل شيء، وفي حينه يكون قد أدرك جوهر مفهوم الهويات المتعددة وفق رؤيتها الإنسانية [6].

لقد عاش الإنسان العربي في بلاده كغيره تطورًا لمفهوم الهوية، وعايش صفاتها وخصائصها المتغيرة خاصّة مع ابتداء تجزأ الهويات مطلع القرن الماضي، جراء انتهاء الدولة الشمولية الواحدة وتشكل الدولة الوطنية بفعل تقسيم الاستعمار لخارطة الوطن العربي وفق اتفاقية" سايكس بيكو "عام1916 م. وهو ما أنشأ حالة جديدة في المنظور العربي لمفهوم الهوية، والذي أخذ في التطور يومًا بعد يوم حتى انفصلت أجزاؤه، وتغيرت محدداته مع مرور سنين القرن العشرين الميلادي، ومع بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تكونت كل دولة وطنية هوية مستقلة عن الأخرى، بالرغم من اتفاقها مع غيرها في كل المحددات الكبرى للهوية الجامعة وهي وحدة الجغرافيا الواحدة، واللغة، والعرق، والدين، والتاريخ المشترك [7].

لقد تبلور مفهوم المواطنة وأعطى مفهومًا جديدًا فأصبحت حقًا لكل فرد وذلك في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان سنة 1948 عن طريق الحريات السياسية، حيث نادى الى إلغاء التميز بسبب الجنس واللون والعنصر واللغة والمعتقد السياسي والدين أو الأصل الوطني والاجتماعي ودون التفريق بين الرجال والنساء، والاعتراف بأن حريات الأفراد هي حقوق لهم في مواجهة الدولة والمجتمع[8]. ودعا أيضاً إلى ان جميع الحقوق والحريات الواردة في الإعلان العالمي تنطبق على الجميع دون تميز من أي نوع، هذا فضلاً على ألا تكون هنالك أي تفرقة على أساس الوضع السياسي والولاية القضائية والوضع الدولي للدولة أو الأقاليم التي ينتمي إليها الفرد، سواء كانت مستقلة أو تحت الوصاية[9].

وبعد فترة طويلة من التضحيات والنضال الوطني العسكري ضد المحتل الايطالي وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، واصل الليبيون نضالهم حتي تحقق لهم الاستقلال في 24 ديسمبر 1951، وبعد حصولهم على الاستقلال ظهرت الكثير من المشاريع السياسية، منها من طالب بعودة الاستعمار الإيطالي، والبعض الأخر طالب بالانضمام الى مصر كالحزب الطرابلسي المصري، وبعد كل ذلك لم يجد أمامهم الليبيون إلا أن يتوحدوا وراء هدف واحد من أجل الحفاظ على استقلالهم على الرغم من أن الهوية الليبية في ذلك الوقت كانت مضطربة وتعاني من معضلات عدة، حيث كانت تتخللها العديد من التعريفات الوطنية والاثنية والإقليمية والقومية.

لقد أدرك الليبيون أن حقيقة العمل السياسي المشتت لن يفض إلى نتيجة، سوى المزيد من الشقاق والتشرذم، وأن اللحظة التاريخية والفارقة تتطلب تنظيم الصفوف وتوحيد المشاريع نحو هدف وحيد: هو الحفاظ على الاستقلال وبناء الدولة، لقد كانت هناك عدة عوامل تجمع الليبيون بأن يتحدوا وأن يحققوا طموحهم الذي قدموا فيه الألاف من الشهداء وهو رؤية كيان سياسي حقيقي يضمهم ويجمعهم تحت علم ونشيد وطني واحد، لا سيما بأنهم تربطهم عدة عوامل تتمثل في الدم واللغة والثقافة والعادات والدين الواحد، كل تلك العوامل والأساسيات التي يتجذر فيها بعمق الإحساس الوطني والتي تتيح الطريق لبناء هوية وطنية واحدة.

في الحقيقة أن النظام الملكي لم ينجح في حل معضلات الهوية والولاء، التي واجهت الليبيين إبان فترة نضالهم ضد الاستعمار، ولم يتم استثمار تلك اللحظة المهمة في تعزيز هوية وطنية جامعة بسبب عدم طرح

---

[6] - زيد بن علي الفضيل، تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبه الجزيرة العربية قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي، مركز الخليج للأبحاث، 2024، ص – 4.

[7] - زيد بن علي الفضيل، تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبه الجزيرة العربية قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي، مرجع سابق، ص 4.

[8] - المصطفى صوليج، المواطنة، المواطنة الديمقراطية وتيسير التحديث .www.hrinfo.org.

[9] - بول جوردون لوين، نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية، ترجمة الدكتور أحمد أمين الجمل، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 2008، ص 328.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المشاريع الفكرية التي ترسخ هذه الهوية، وأهمل النظام الملكي الروابط المشركة التي تجمع كل الليبيين تحت هوية واحدة من شأنها تحافظ وتدعم بناء الدولة الليبية [10].

ويمكن إجمال تلك الحقوق بحق العمل والعدالة والأنصاف في الأجور وفي الصحة والرفاهية وفي العيش بمستوى كافي والضمان الاجتماعي والحماية من البطالة وفي الخدمات الاجتماعية الضرورية وفي الحياة الثقافية للمجتمع والمشاركة الحرة في النشاطات النقابية وحق التعليم[11] .

إذن نستنتج مما سبق بأن المواطنة تتحقق وتزدهر عندما تتوفر المساواة والعدالة، وحين يتساوى جميع المواطنين داخل البلد الواحد في الحقوق والواجبات، ويكون ذلك التساوي ملموساً أمام مؤسسات الدولة والقانون، ويكون القانون فوق كل الاعتبارات الدينية والعرقية والقبلية والطائفية، وأن تلتزم مؤسسات الدولة بتطبيقه، وأن يكون أحد الضمانات الأساسية للنظام، وهذا ما يؤدي بدوره الى الاهتمام بمصلحة الوطن العليا دون المصلحة الضيقة للأفراد وانتماءاتهم القبلية أو الحزبية أو الدينية، والعكس هو الصحيح، فالمواطنة تضعف وتتراجع وتهتز في حالة عدم احترام المجتمع بأفراده ومؤسساته مبدأ العدالة والمساواة مما يفضي إلى حالة عدم الاستقرار والثبات في المجتمع، لأن المتضرر من فقدان المساواة والعدالة يصبح رافضاً ومتمرداً على مفاهيم وقيم المواطنة، وبالتالي يضعف الشعور بالانتماء للوطن، والذي يعد بمثابة الإطار والروح الحقيقية للهوية الوطنية.

مما سبق يتضح لنا أن أي ضعف في الهوية الوطنية يؤدي الى تنامي وقوة الهوية الفرعية، فالأفراد يلجئون إلى انتماءاتهم الفرعية لتقويتها في الصراع والتنافس مع الهويات الأخرى.

المحور الثاني: الهوية الليبية بعد الاستقلال عام 1951

تكون المجتمع الليبي من مجموعة من القبائل الذين استوطنوا الأرض وتعايشوا مع بعضهم البعض، وحافظوا على هذا النمط القبلي منذ الاحتلال الايطالي، وبعد اكتشاف النفط مطلع الستينات من القرن الماضي بدأت البلاد تدخل مرحلة البناء والعمران واقتصرت الحياة الحضرية في البلاد على ثلاث مدن رئيسية هي طرابلس وبنغازي ومصراتة، باستثناء ذلك من المراكز العمرانية فهي كانت أقرب من الحياة الريفية، وبعد ثمانينات القرن الماضي تحولت العديد من المراكز العمرانية الصغيرة إلى مدن كبيرة، إلا أن سكانها بقوا من الناحية الثقافية أقرب لسكان الريف، كمدينة طبرق وبني وليد والزنتان وسرت واجدابيا والبيضاء وغيرها من المراكز العمرانية الأخرى التي تغيرت من الريف إلى الحضر دون أن تتغير ثقافة قاطنيها، حيث سميت بالمدن البدوية [12].

في الحقيقة إن الهوية الوطنية الليبية مفقودة منذ نشوء الدولة الليبية عام 1951 م ولم تُبنَ على أسس واضحة، ولغاية يومنا هذا مما أدى إلى عدم شعور المواطن بهويته، ففي عهد الملك إدريس السنوسي الذي كان له دور كبير في منح ليبيا الاستقلال، لم نرى منه جهود حقيقية لبناء "رؤية وطنية جامعة للهوية"، بل ساد نوع من التجاهل المتعمد لتنوع المجتمع الليبي، بل ذهبت الانظار إلى التركيز على البُعد العربي الإسلامي، مع إغفال واضح للمكونات الثقافية الأخرى كاللغة الأمازيغية والطوارقية والتباوية.

وفي عام 1969 أثر انقلاب العسكريين بقيادة معمر القذافي على حكم الملك، والتي سميث بثورة أول سبتمبر، وظف القذافي مفهوم القبيلة لنشر ايديولوجيته السياسية والتي تمثلت في نشر أفكار الكتاب الأخضر بأجزائه الثلاثة والتي راها النظام السابق كحل لكل مشاكل العالم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، لقد

[10] - صالح عثمان أبوالخير، انساق الهوية والذاكرة في ليبيا (لحظة الاستقلال): قراءة تحليلية، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد 53 اغسطس 2022، ص- 206.

[11] - بول جوردون لوين، المرجع السابق، ص- 328.

[12] - صالح لوجلي، علم الاجتماع الحضري، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 2000، ص57.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

سعى القذافي لانقسام المجتمع الليبي إلى عدة قبائل متناحرة وحاقدة على بعضها البعض، من خلال دعمه لبعض القبائل كآلية للبقاء في الحكم لأطول فترة ممكنة مع اعتماده أيضا على العوائد النفطية لشراء ولاءات شيوخ القبائل، ووزع المناصب السيادية والثروات على ممثلي القبائل الداعمة والموالية لحكمه[13]، وهذا ما سهم في إبراز دور القبيلة، وأصبح كل فرد يسعى ويفتخر لانتمائه لقبيلته، وصار للقبيلة دوراً كبير بدلًا من تحجمه والغائه في ظل تكوين الدولة الحديثة حينذاك، بل أصبح حتى القانون يحتكم إلى دور العرف الاجتماعي بدلاً من اعتماده على المصدرين الأساسيين وهو التشريع والشريعة.

لم يقف القذافي عن ذلك فقط بل اتبع سياسة " التبرؤ من الفرد " فالفرد الذي يخالف رأيي النظام أو ينقد افعاله، يقوم بالضغط على زعماء وشيوخ قبيلته بالتبرؤ منه، حتى يكون عبرة لباقي أفراد القبيلة في حالة فكروا بمخالفة أو نقد أفعال النظام، لقد استطاع القذافي أن يوظف القبيلة سياسياً، حيث أصدر قواعد عرفية جديدة تقضي بأن من يتولى المناصب السياسية والإدارية والخدمية يجب أن ينتمي إلى القبيلة، مما خلق ذلك العديد من الصراعات السياسية بين القبائل، وحتى بين أبناء القبيلة الواحدة، وعند ذهاب شيوخ القبائل للقذافي لحل هذا الصراع، وظف مفهوم القبيلة للحل، وذلك بإبرام اتفاقيات عرفية بين القبائل وألزم كل قبيلة بأن تقوم باختيار من يمثلها بمصطلح اطلق عليه (التصعيد) وجعل كل قبيلة تقوم بأبرام وثيقة بين أبنائها لكي تمليها أمامه تعرف بوثيقة عهد ومبايعة، وأصبح النظام يبسط سيطرته على البلاد من خلال توظيف الصراع القبلي للحصول على المكاسب السياسية التي يمنحها، وأصبحت القبائل تسير على هذا المخطط لتتجنب نقمة وانتقام النظام، وهذا أدى لتغليب الهوية القبلية على الهوية الوطنية، وأصبحت القبيلة فوق القانون والسبيل الوحيد والأخير للفرد في حل مشاكله بدلا من المؤسسات القانونية، وهذا زاد من إضعاف الهوية الوطنية [14].

لقد كان النظام السابق نظاماً مؤدلجاً، خاصة بعد عام 1975 م أي بعد صدور ما أسماه (الكتاب الأخضر) وأسس ذلك الكتاب لرؤية امتدت لكل مجالات الحياة، وهو ما أطلق عليها النظرية العالمية الثالثة، وقارن بها النظرية الرأسمالية والنظرية الماركسية، وبغض النظر عن محتوى ما تضمنته هذه النظرية- إلا أنه وجب الإيمان بها من الجميع، بل وتطبيقها، وهكذا فمن الناحية التعليمية أصبح لزاماً تلقين مقولات الكتاب الأخضر لكل الأجيال، بل ومحاولة تكييف المقررات الإنسانية بما يتماشى مع مقولاته. وقد طال هذا التلقين كل المستويات التعليمية بما فيها التعليم الجامعي، ففي الجامعة كانت هناك أربع مواد إجبارية تتعلق بما أطلق عليه" الفكر الجماهيري" [15].

لقد عمل النظام السابق على تهميش الهوية الوطنية وذلك من خلال إجراء بعض المحاولات لدمج الهوية الوطنية العربية على شكل اتفاقيات ومعاهدات لخلق وطنية عربية واحدة تسمى الأمة العربية الواحدة، وهذا أدى إلى تهميش الهوية الوطنية المحلية، وتحوّل الانتماء إلى الدولة إلى ما يعرف بالأمة العربية، وفي العقد الأخير من عمر النظام اتجهت الأنظار إلى ما يُعرف بالهوية الأفريقية، حيث سعى لتكوين الهوية الأفريقية من خلال دعوته لتوحيد القارة وإنشاء الولايات المتحدة الأفريقية، والتي تتضمن جيشًا وعملة وجواز سفر موحدين، وقد ركز في خطاباته على أهمية الوحدة الأفريقية كبديل للقومية العربية وانكر الهوية الأمازيغية، والتي اعتبرها مجرد لهجات ميتة[16].

---

[13] - نبيل بوغازي،، القبيلة و تحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص: الدراسات الاستراتيجية و الأمنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر، 2020، 58.

[14] - عبد الباسط عمر امرايف، محددات المشاركة السياسية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ص 123.

[15]- البشير علي الكوت، دور المناهج التعليمية الليبية في بناء الهوية الوطنية والقيم السياسية) دراسة في التنشئة السياسية) ، مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد 15 يونيو2023 ، ص 11.

[16] - الموقف-الرسمي-الليبي-من-الأمازيغية/https://www.aljazeera.net/2005/11/27/

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

لقد ظهر مفهوم "القبيلة" وأصبح المظلة التي يظل تحتها الفرد ليس كحالة اجتماعية كما روّج لها النظام السابق، بل تعدى ذلك لتكون كيان سياسي للفرد، وأصبح الانتماء إلى القبيلة مقدَّمًا على الانتماء إلى الدولة.

المحور الثالث: تأثير أزمة الهُوية في عملية بناء الدولة الليبية الحديثة بعد 2011

لقد حارب النظام السابق العادات والتقاليد والقيم المجتمعية، (كما أسفلنا بالمحور الثاني) ولم يسمح بتشكيل ثقافة سياسية ديمقراطية تعتمد على التعددية والمشاركة السياسية والتي بدورها تسهم في تشكيل الهوية الوطنية على أساس طوعي وطني تنبذ استعمال العنف والقسوة في فرض الهوية الوطنية الشاملة، وهذا ما أدى إلى عدم تشكيله في البلاد، والدليل على ذلك هو عودة كل الليبيين إلى هوياتهم الفرعية إبان سقوط النظام مباشرة بعد 2011.

شهد المجتمع الليبي بعد ثورة 2011 حالة من التفتت، فعندما سقط نظام القذافي، شهدت البلاد أحداث عنف وفوضى نتيجة لانتشار السلاح، وأصبحت المؤسسات والهيئات التشريعية والقانونية تحت سطوة التشكيلات المسلحة والتي معظمها تنتمي لمدن وقبائل ناصرت الثورة مستغلة الغياب الكامل لدور الأجهزة الأمنية، مما نتج عنه بأن يلجأ المواطن الليبي إلى أقرب مكون له سواء كان قبيلة أو تشكيل مسلح كبديل للدولة، وهذا زاد من تهميش الهوية الوطنية.

انقسمت المدن والقبائل بين مؤيد لثورة 17 فبراير وبين معارض، وهذا ما جعل الدولة تنهار وتذوب الهوية الوطنية، وتبرز القبيلة والهوية العرقية.

لقد تشكلت العديد من المليشيات المسلحة التي تعبر بشكل واضح عن كيانات قبلية وعرقية ومناطقية تدعي بدافعها عن الثورة والمحافظة عليها من الأعداء الذين يتربصون بها، وطالبت هذه المليشيات بالعديد من المناصب السيادية بذريعة أنها ساهمت في إسقاط النظام، حيث طالبت بحقائب سياسية ووزارية مهمة ومنها من طالبت بأن يكون رئيس الحكومة من مدينتها.

لقد كان أولى تحديات الهوية الوطنية بعد الثورة هي الحروب التي نتجت بين المدن والقبائل الليبية بين مؤيدي وبين معارضي نظام القذافي، والتي أدت لانقسام المجتمع الليبي، بل زاد التحدي وأصبح هناك مدن منتصرة وأخرى مهزومة، نتج عنها ثقافة التمييز وسيطر أبناء قبائل والمدن المنتصرة في الثورة على مفاصل الدولة، وشعر أبناء القبائل والمدن المهزومة بالظلم بسبب استبعادهم من المناصب المهمة بالدولة، كل ذلك ساهم بالأثر السلبي على بناء الهوية الوطنية الواحدة، وشهد عام 2014 انقسام سياسي بين عمليتي "الكرامة وفجر ليبيا" نتج عنه قيام حكومتين واحدة في الغرب والأخرى في الشرق واندلع القتال في طرابلس وبنغازي، وبعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، والتي كان دورها يتمثل في توحيد كل الكيانات والمكونات المختلفة، إلا أنها فشلت في ذلك، بل حتى أنها لم تستطيع أن تبسط كامل سيطرتها على العاصمة بسبب توغل المليشيات فيها.

وفي 4 نيسان/ أبريل 2019، ظهر شرخًا اجتماعيًا كبيرًا نسف حلم بناء الهوية الوطنية، أحدثته عملية (حفتر) بين القبائل في المنطقة الغربية ونظيرتها في المنطقة الشرقية، فقبائل برقة[*] شرقًا وجدت نفسها في حرب لم تقررها بل وكلفتها المئات من الضحايا بين قتلى وجرحى، أما قبائل غرب ليبيا فقد انقسمت بين مدافع عن الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًا وبين مترددة في دخول هذه الحرب التي كان ضحيتها

(*)يُعد إقليم برقة أحد الأقاليم الثلاثة المكوّنة لليبيا (إقليم طرابلس وإقليم فزان وإقليم برقة)، ويشغل الجزء الشرقي من ليبيا. ويمتد من القوس شرق رأس لأنوف في الغرب إلى إمساعد في الشرق عند الحدود الليبية المصرية، وحاضرته مدينة بنغازي. انظر https://www.marefa.org/%D8%A8%D8%B1%D9%82%D8%A9

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

الأولى المواطن الليبي والمدنيين العزل من ضواحي طرابلس[17]، لقد كانت حرب 2019 أحد الأسباب الرئيسة في عرقلة قيام مفهوم الهوية الوطنية الموحدة، والذي جعل حلم بناء الدولة الحديثة يكاد أن يكون مستحيلاً.

إن غياب الثقافة الوطنية الجامعة، بعد أحداث الثورة، وانعدام الثوابت الرمزية المجمع عليها، والخوف من التهميش الاجتماعي والاضطهاد السياسي أصبحت كل قبيلة وطائفة تسعى إلى تفعيل ثقافتها الفرعية بغية تحقيق مصالحها الضيقة وتغليبها على مصالح بقية القبائل والطوائف الأخرى، وذلك من خلال فرض أفكارها وتوسيع نطاق معتقداتها، وبهذا تحولت الثقافة الفرعية إلى ثقافة وظيفتها تقسيم المجتمع وتشظيه بدل من توحيده وشد لحمته وتماسكه.

ومما سبق يمكن تلخيص أهم الأسباب التي أدت إلى إضعاف الهوية الوطنية الليبية بعد 2011 في التالي:

أولاً: تحدي المناطقية والقبلية للهوية الليبية:

إذ تعد القبلية والمناطقية إحدى العوامل الأساسية التي تعرقل بناء هوية وطنية ليبية، حيث انقسم المجتمع الليبي إلى شريحتين، الأولى الشريحة التي (تضم ثوار القبائل والمدن المناصرة للثورة الليبية) والثانية الشريحة المهزومة)تضم القبائل والمدن المؤيدة للنظام السابق ورفضت تأييد الثورة الليبية) وهذا أدى إلى الشعور بالتهميش لدى الشريحة الثانية التي صُنفت بالمجتمع الليبي بالشريحة المهزومة، وهذا له تأثير مباشر على إضعاف الهوية الوطنية، وبالتالي اقفلت الطريق أمام بناء الدولة الليبية.

ثانياً: الحرب الأهلية التي دارت بين المدن الليبية:

إن الحرب الأهلية التي دارت بين المدن الليبية والتي كانت سبباً رئيساً في إضعاف الهوية الوطنية، كالحرب الأهلية بين مصراتة وتاورغاء عام 2011، والتي تم فيها تهجير أهالي تاورغاء من مدينتهم، والحرب على مدينة بني وليد عام 2012، والتي تم فيها تدمير المدينة وقتل العديد من الاطفال والنساء والشباب، والحرب بين قبيلتي الزنتان والمشاشية، 2012، حيث تحولت إلى حرب أهلية ضربت النسيج الاجتماعي[18]، وحرب ابريل 2019 والتي اطلقت فيها القوات الموالية لحفتر هجوما للسيطرة على العاصمة طرابلس حيث مقر حكومة الوفاق، هذه الحرب الأخيرة سببت شرخاً اجتماعيًا بين القبائل في المنطقة الغربية ونظيرتها في المنطقة الشرقية. [19]، وغيرها من الحروب الأهلية الأخرى والتي بدورها أترث بشكل غير مباشر على الهوية الوطنية الليبية.

ثالثاً: انتشار ظاهرة التهجير في الكثير من المدن الليبية:

نتيجة لسيطرة العديد من التشكيلات المسلحة الداعمة للثورة على المدن الداعمة للنظام السابق وانتشار ظاهرة القتل على الهوية والتدمير لبيوت ومساكن العديد من مناصري النظام السابق مما خلق حالة لاجئين داخل الوطن، وهذا ساهم في إضعاف تشكيل الهوية الوطنية.

رابعاً: ضعف الوعي الثقافي داخل أبناء المجتمع الليبي:

---

[17] - هجوم حفتر على طرابلس: شرخ اجتماعي وقبلي يتعمق وفاتورة... https://www.alquds.co.uk_ الثلاثاء ، الدخول على الموقع 2 يناير 2026 ,

[18] - للاطلاع انظر رجب ضوء المريض، منصور محمد ونيس، الحرب الأهلية في ليبيا وتأثيرها على الهوية الوطنية، مجلة قضايا سياسية، العدد 78، ص - ص 468 – 472.

[19] - هجوم حفتر على طرابلس: شرخ اجتماعي وقبلي يتعمق وفاتورة... https://www.alquds.co.uk_ الثلاثاء , 2 ديسمبر , 2025

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المجتمع الليبي تضعف فيه الثقافة الوطنية والوعي، وبسبب عدم تمتعهم بحصانة ثقافية أو فكرية أدى الأمر بهم للدخول في اتون الفتن والحروب.
كل هذه الأسباب السابقة مجتمعة كانت عائقا لتشكيل الهوية الوطنية الجامعة، والتي دفعت بالفرد إلى التطرف واللجوء الى طائفته أو مذهبه للاطمئنان على حياته ومستقبله وشعوره بالأمان ومن خلالها يسعى الى تحقيق العدالة المفقودة، وهذا من شأنه يؤدي الى قوة الهوية الفرعية مقابل ضعف الهوية الوطنية من خلال تراجع روح الانتساب والانتماء.
ولكي تستمر الدولة الليبية في فرض وجودها القوي على الساحتين الإقليمية والدولية عليها أن تمتلك هوية وطنية شاملة تخلق شعوراً بالانتماء لهوية ليبية أصيلة تصهر الفئات المختلفة للشعب الليبي في بوتقة وطنية واحدة.
وفي رأي الباحث اذا ما توفرت الإرادة لدى أي حكومة لتقوية الهوية الوطنية يجب عليها ان تبحث عن المشتركات الموجودة بين أبناء المجتمع لتغذيتها ثقافياً ومادياً والعمل على تطويرها وجعلها عملاً محسوساً وملموساً بين الجميع، وفي الوقت ذاته العمل على تقليل من حدة المفارقات وتخفيفها لتصبح مقبولة من الطرف الآخر، وبذلك تصبح عملية الجمع والدمج الاجتماعي أيسر، هذا فضلاً عن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء المجتمع والاعتماد على مبدأ تكافؤ الفرص ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب، كل ذلك يعزز انتماء الفرد الى وطنه وارتباطه القوي به.

المحور الرابع: الرؤية المستقبلية لبناء الهوية الليبية:

هناك الكثير من الدول العربية وعلى رأسها ليبيا تسعى الى تقوية الهوية الوطنية لتصبح مقبولة لكل مكونات المجتمع، في حين هنالك دول أخرى تخطت تلك المرحلة وتسعى لتحقيق الهوية تعلو على الهوية الوطنية وهي الهوية القومية، وأخرى تسعى الى بناء وتشكيل الهوية فوق الهوية الوطنية والقومية مثل الهوية الأوربية، وهنالك أيضاً دول تسعى الى تحقيق الهوية العالمية – العولمة – من خلال عمل العديد من شركاتها وطرق اتصالاتها وتدفق المعلومات والأسواق المالية، حيث تهدف من ذلك تدمير الهويات الوطنية والقومية للشعوب الأخرى بينما تعتز بهويتها الدينية والوطنية أو القومية وتحارب وتدافع عنها، وجعلت من منتجها المعلوماتي و الثقافي والإخباري طابعاً عالمياً واستهلاكياً[20].
من خلال ما سبق علينا أن نجعل الهوية الوطنية بأن تحوي وتستوعب كل الهويات الفرعية، وأن تذوب كل هذه الهويات (الطائفية والحزبية والدينية والأثنية) في بوتقة الهوية الوطنية الواحدة، ولتعزيز وتقوية الهوية الوطنية لابد من مراعاة مبادئ وأسس وحدة المجتمع والأرض وقوة بناء الهيكل السياسي للدولة كي يعمل على الحفاظ على حقوق الأفراد لكل هذه المكونات.
إن عملية غرس وتنمية الهوية الوطنية عملًا دؤوبًا يتطلب جهودًا متكاملة مع مختلف المؤسسات الاجتماعية، وعلى كل المستويات المختلفة السياسية والاقتصادية والتعليمية.
ومن أجل إيجاد هذه الهوية المفقودة وهي الهوية الوطنية الجامعة، وجب علينا تصحيح الجانب السياسي والثقافي والاقتصادي.

أولاً: المستوى السياسي

لبناء الهوية الوطنية في ليبيا والتي ستساهم في بناء الدولة الحديثة بالدرجة الأولى يتطلب منا الآتي:

[20] - حسين طلال مقلد، الهوية فوق الوطنية الأوربية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 32، 2011، ص10-11.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

1- بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تركز على القانون وتؤمن بالدستور، وتعمل على احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية مع وجود نظام سياسي يعتمد على المشاركة في اتخاذ القرار.
2- تشكيل أحزاب سياسية تتبنى عملية بناء الهوية الوطنية الجامعة، وتعمل على تنمية الشعور بها وفق برنامج سياسي وطني، على عكس الأحزاب التي تشكلت بعد 2012 والتي سعت لتحقيق مصالحها الضيقة، ولم تهتم بالهوية الوطنية، مما أدى إلى تعدد الولاءات لهذه الأحزاب، والذي زاد من تهميش الهوية الوطنية الجامعة.
3- لابد من بناء دولة المؤسسات والتي ستكبح من دكتاتورية الحاكم، وتقلل من فرص انفراده بالحكم، فعند تحرير المؤسسات من سطوة الحاكم ومن الأجهزة الأمنية تبقى الفرصة مفتوحة لمشاركة كل مكونات المجتمع وتنتشر ثقافة الحوار والرأي والرأي الأخر حينها تصبح مسألة بناء الهوية الوطنية الليبية أمرا قابلا للتحقيق.

ثانياً: المستوى الاقتصادي

كذلك المستوى الاقتصادي يلعب دورا مهما في بناء الهوية الليبية يتمثل في التالي:

1- التوزيع العادل للثروات بين كل المدن الليبية.
2- إقامة المشاريع التنموية والتي تخدم ويستفيد منها المواطن الليبي.
3- السعي لبناء اقتصاد قوي من خلال سياسات اقتصادية مدروسة تهدف للوصول بالمواطن للرخاء المادي.

ثالثاً: المستوى الثقافي:

كذلك لن نغفل المستوى الثقافي في بناء هوية وطنية ليبية جامعة تعتمد على:

1- الابتعاد كل البعد عن القبلية والمناطقية فكلما انحاز المواطنين لقبائلهم كلما زادت فرص التباعد والتناحر بين أبناء الوطن الواحد وهذا يؤثر سلبا على بناء الهوية الوطنية.
2- لابد أن يحل مبدأ المواطنة محل العصبية، فالمواطنة هي الأساس في التعامل بين شركاء الوطن الواحد.
3- تبني هوية وطنية ليبية جامعة تنصهر في بوتقتها كل الهويات الفرعية الأخرى.

رابعاً: المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي يلعب دورا مهمًا في بناء هوية وطنية ليبية حيث يعتمد على:

1- وجود بنية مؤسساتية تعليمية تساهم في تعليم أبناء المجتمع حب الوطن والفخر بالانتماء إليه وتقديس رموزه ومكتسباته الأساسية، والقبول بالآخر من خلال الاعتراف بوجود الاختلاف والتنوع، إذ يمثل ذلك مصدرًا للإثراء الاجتماعي، والثقافي، واللغوي الذي يمكن استيعابه ضمن إطار الوحدة الوطنية الشاملة .
2- بناء منهج تربوي يكون له دور في تعزيز مفهوم المواطنة لأنها المصدر الاساسي للنمو الفكري والاجتماعي والروحي.
3- التمسك بالهوية الإسلامية التي ينفرد بها النظام التعليمي في المجتمع الإسلامي عن غيره من الأنظمة التعليمة المعاصرة والمحافظة عليها.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- الانفتاح على الثقافات الأخرى في حدود التبادل والتوازن الثقافي على أساس الحوار دون نفي واضمحلال ثقافة الأخر.
5- لابد من نشر ثقافة الاعتراف بكل المكونات والأقليات الليبية وضرورة من احترامها وعدم التفريق بينها.

الخاتمة:

تأسيساً على كل ما سبق ذكره يرى الباحث أن بناء الدولة الديمقراطية الحديثة لا تتحقق إلا بالهوية الوطنية الواحدة، فهي الوعاء الذي يحوي جميع الهويات، وهي تتمثل بمؤسسة الدولة التي تعتمد على دستور يحقق للجميع غاياتهم وفيه اقرار بتمتع افراد المجتمع الواحد بجميع الحقوق مثلما عليهم الالتزام بالواجبات الملقاة على عاتقهم من جراء انتمائهم للرقعة الجغرافية الواحدة والمعرفة باسم الوطن، والتي ينتسب الفرد اليها وتكون عنوان هويته الوطنية.

ان قوة الهوية الوطنية واتساعها يؤدي الى ضعف الهويات الفرعية البديلة وقلة فاعليتها في المجتمع، وبالعكس فإن ضعف الهوية الوطنية لأي سبب كان، يؤدي الى تنامي الهويات الفرعية الذي يؤدي بدوره الى التنافس والصراع ثم الاقتتال فيما بينها.

ان الهوية الوطنية الليبية، توزعت انتمائها بين القبائل والمناطق والأقاليم، ولن تصل لهوية وطنية واحدة سواء كان ذلك في عهد الملك والذي بدل جهودا لبناء دولة حديثة تحت هوية وطنية جامعة ولكن بسبب انقلاب 69 فشل حلم تكوين الدولة، ولم يهتم النظام السابق ببناء الهوية الوطنية بل وظف القبيلة لمصالحه السياسية، واستمرت نفس الثقافة بعد ثورة 2011، وتشكلت المليشيات القبلية والمناطقية واصبحت كلا منها تسعى لتحقيق مكتسبات لها في المناصب السيادية، بل منها من تحالفت مع دول أخرى لتحقيق هذه المكتسبات، ولم تلتفت المليشيات لبناء الدولة الوطنية الحديثة.

وأخير لكي تتحقق بناء الدولة الحديثة في ليبيا لابد من التراكم المعرفي حول متطلباتها سواء من مشاركة سياسية وحرية الرأي والأعلام والصحافة وصون حقوق الإنسان لكل المكونات بالمجتمع، فبناء الدولة الحديثة يتطلب منا بناء الهوية الوطنية الجامعة، وهذا يحتاج منا إلى وعي من المواطنين للحفاظ والتماسك بها، وأول الطريق هو تربية الأجيال الناشئة على القيم والسلوك الديمقراطي، وحب الوطن فلا ضمانة تلقائية لبقاء الهوية الوطنية الواحدة ، فالتاريخ يظهر أنها تصعد وتهبط وتضمحل كأي قيمة وطنية، فالهوية هي أفضل صيغة لبناء الدولة، لأنها أساس بناء الدول والأوطان.

نتائج الدراسة

تمكنت الدارسة إلى الوصول إلى عدة نتائج أهمها:

1- القبيلة في المجتمع الليبي لم تكن داعم أساسي لبناء الدولة الحديثة، بل أداة للعنف والإقصاء، وتسعى للحصول على الامتيازات لكل الأفراد الذين ينتمون إليها، حتى ولو على حساب الهوية الوطنية.
2- غياب تطبيق القانون على مكونات المجتمع والتمييز لقبيلة أو طائفة معينة دون الأخرى نتج عنه شعور الأفراد للحاجة إلى مظلة القبيلة، وهذا ساهم في ضعف الهوية الوطنية.
3- غياب العدالة والوعي الثقافي المجتمعي ساهما في عدم استقرار الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مما أدى إلى تقوية الهويات الفرعية، والذي بدوره ضعف من الهوية الوطنية.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4- إن غياب الهوية الوطنية الليبية في الوقت الحاضر مؤشرا عن فقدانها ولكن ليس إلى الأبد، بل يمكن استرجعها عبر العمل الجاد في بناء الدولة الحديثة والنهوض بها.
5- كل الهويات الفرعية لم تنجح في بناء الدولة الحديثة، وهي حالة مؤقتة تنتهي ببناء الهوية الليبية الوطنية.
6- عدم احترام المواطنين الليبيين وتوفير لهم العيش الكريم وكل متطلبات واحتياجاتهم الأساسية من قبل الحكومات المتعاقبة يعد من الأسباب القوية التي ساهمت في عدم بناء الهوية الوطنية الليبية.

التوصيات

من أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة هي:

1- السعي نحو مشروع وطني لبناء الهوية الوطنية الجامعة وذلك بالاعتراف بمكوّنات الليبية كالأمازيغ، والطوارق، والتبو كمكوّنات أصيلة وشركاء في بناء الدولة لا باعتبارهم "أقليات".
2- ضرورة أن يكون خطاب رئيس الحكومة والاعلاميين والمسؤولين والرموز السياسية والدينية في البلاد خطاباً وطنياً موحداً ومخاطبًا لكل شرائح المجتمع وليس خطاباً ضيقاً لفئة أو شريحة أو قبيلة معينة، كل ذلك يدعم الهوية الوطنية الواحدة ويساهم في بناء الدولة الحديثة.
3- الدخول في حوار وطني شامل بين كل الأطراف والمكوّنات في ليبيا للوصول إلى أسس تقوم على مفهوم موحد للهوية الوطنية لبناء وتأسيس دستور لكي تتم عملية التحول الديمقراطي وتنتهي كل الاشكال المتواجدة في المشهد السياسي.
4- تدريس التاريخ المشترك: يجب أن تضم المناهج الدراسية بما فيهم منهج الثقافة الوطنية ومنهج التاريخ ومنهج الجغرافيا "رواية وطنية جامعة" لا رواية ممجّدة لطرف دون آخر.
5- تأسيس الأحزاب والحركات السياسية الليبية على أسس المواطنة وليس على أساس القبلية والطائفية أو على أساس الدين، والذي من شأنه يضعف الهوية الوطنية.
6- لابد من نشر وتعلم ثقافة التعدد والاختلاف وقبول الآخر في حواراتنا ومناهجنا وبرامجنا الإعلامية، وبناء نظام تعليمي يساهم في تنشئة وتدريب الطلاب في المراحل الدراسية على أسلوب حب الوطن والنقد البناء وليس الهدام مما سيؤدي إلى بناء الثقافة الوطنية التي من شأنها تساهم في بناء الدولة الحديثة.
7- ترسيخ الثقافة الوطنية المشتركة لكل الليبيين واعتماد مناهج التنشئة السياسية لتأسيس ثقافة وثيقة بين الهوية الوطنية والثقافة السياسية، وحتهم على التماسك بهويتهم الوطنية فضعف الهوية الوطنية يؤدي إلى انسلاخ المجتمع عن هويته ويكون المجتمع ضعيفًا ولا يساهم في بناء دولة قوية.

قائمة المراجع

1. أبو الخير، صالح عثمان. (2022). أنساق الهوية والذاكرة في ليبيا (لحظة الاستقلال): قراءة تحليلية. مجلة كلية الآداب - جامعة بنغازي، العدد (53).
2. امرايف، عبد الباسط عمر. (2018). الهوية الوطنية الليبية: طبيعتها ومكوناتها ومعوقات تماسكها. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية - المرج، العدد (56).
3. امرايف، عبد الباسط عمر. (2022). محددات المشاركة السياسية للشباب الليبي [رسالة دكتوراه غير منشورة]. كلية الآداب، جامعة المنصورة.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

4. بوغازي، نبيل. (2020). القبيلة وتحديات بناء الدولة في ليبيا [رسالة ماجستير غير منشورة]. تخصص الدراسات الاستراتيجية والأمنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، الجزائر.

5. جاسم، خيري عبد الرزاق. (2019). إشكالية الهوية الوطنية في العراق وسبل ترسيخها. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية - جامعة بغداد، السنة السابعة، العدد (30).

6. الجزيرة نت. (2005). الموقف الرسمي الليبي من الأمازيغية. مسترجع من: https://www.aljazeera.net/2005/11/27/

7. عز الدين، محمد علي. (2020). أزمة الهوية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في ليبيا. المؤتمر العلمي الأول لكلية الاقتصاد والتجارة: تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق، المجلد (1)، الجامعة الأسمرية الإسلامية.

8. العبيدي، أمال. (2015). الهوية في ليبيا: توجهات الولاء والانتماء (التقرير النهائي للمسح الشامل لآراء الليبيين في القيم). مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي.

9. الفضيل، زيد بن علي. (2024). تطور مفهوم الهوية وتأثيراتها السياسية على دول شبه الجزيرة العربية: قراءة في المدلول والبعد الاستراتيجي. مركز الخليج للأبحاث.

10. القدس العربي. (2019). هجوم حفتر على طرابلس: شرخ اجتماعي وقبلي يتعمق. مسترجع من: https://www.alquds.co.uk

11. الكوت، البشير علي. (2023). دور المناهج التعليمية الليبية في بناء الهوية الوطنية والقيم السياسية: دراسة في التنشئة السياسية. مجلة الجديد للعلوم الإنسانية، العدد (15).

12. لوين، بول جوردون. (2008). نشأة وتطور حقوق الإنسان الدولية (ترجمة: أحمد أمين الجمل). القاهرة.

13. لوجلي، صالح. (2000). علم الاجتماع الحضري. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي.

14. المعرفة. (د.ت). برقة. مسترجع من: https://www.marefa.org

15. مقلد، حسين طلال. (2011). الهوية فوق الوطنية: الأوربية نموذجاً. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (32).

16. المريض، رجب ضوء، وونيس، منصور محمد. (د.ت). الحرب الأهلية في ليبيا وتأثيرها على الهوية الوطنية. مجلة قضايا سياسية، العدد (78).

17. هنتنغتون، صموئيل. (2005). من نحن؟ التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية (ط1، ترجمة: حسام الدين خضور). دار الرأي للنشر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **CJHES** and/or the editor(s). **CJHES** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.

 Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).